

أضواء البيان

. @ 70 @ .

قال مقيده عفا ا عنه : هذه الأدلة التي استدل بها المالكية ، لا تنهض فيما يظهر ، لأن الأحاديث المذكورة لا يتعين وجه الدلالة فيها ، لأنه يحتمل أن يكون الإمام مخيراً ، فاختار إبقاءها للمسلمين ، ولم يكن واجباً في أول الأمر ، كما قدمنا . .
والاستدلال بآية الحشر المذكورة : واضح السقوط ، لأنها في الفية ، والكلام في الغنيمة ، والفرق بينهما معلوم كما قدمنا . .

قال مقيده : عفا ا عنه أظهر الأقوال دليلاً أن الإمام مخير ، ويدل عليه كلام عمر في الأثر المار آنفاً ، وبه تنتظم الأدلة ، ولم يكن بينها تعارض ، والجمع واجب متى ما أمكن . .
وغاية ما في الباب : أن تكون السنة دلت على تخصيص واقع في عموم قوله تعالى : {
وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ} . .
وتخصيص الكتاب بالسنة كثير . .

قال القرطبي في تفسير هذه الآية التي نحن بصددتها ، بعد أن ذكر القول بالتخير : ما نصه :
(قال شيخنا أبو العباس رضي ا عنه : وكأن هذا جمع بين الدليلين ، ووسط بين المذهبين ، وهو الذي فهمه عمر رضي ا عنه قطعاً . .
ولذلك قال : (لولا آخر الناس) فلم يخبر بنسخ فعل النَّبِيِّ صَلَّى ا عليه وسلم ؛ ولا بتخصيصه بهم . .

فإن قيل : لا تعارض بين الأدلة على مذهب الشافعي : لأن ما وقع فيه القسم من خير مأخوذ عنوة ، وما لم يقسم منها مأخوذ صلحاً ، والنضير فيه ، وقريظة قسمت . .
ولو قال قائل : إنها فيه أيضاً ؛ لنزولهم على حكم النَّبِيِّ صَلَّى ا عليه وسلم ، قبل أن يحكم فيهم سعداً ، لكان غير بعيد ؛ ولكن يردده : أن النَّبِيَّ صَلَّى ا عليه وسلم خمسها ، كما قاله مالك ، وغيره . .
ومكة مأخوذة صلحاً ؛ بدليل قوله صَلَّى ا عليه وسلم : (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن ، ومن أغلق بابه فهو آمن) . .
هذا ثابت في صحيح مسلم . .

فالجواب : أن التحقيق أن مكة فتحت عنوة ، ولذلك أدلة واضحة . .
منها : أنه لم ينقل أحد أن النَّبِيَّ صَلَّى ا عليه وسلم صالح أهلها زمن الفتح ، ولا جاءه أحد منهم ؛ فصالحه على البلد ؛ وإنما جاءه أبو سفيان ؛ فأعطاه الأمان لمن دخل داره

